مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 24 العدد:4 السّنة: الثّلاثي الرّابع 2022 ص 939-ص:972

اللغة العربيّة بين الواقع والتّطلّعات

The Arabic language between reality and aspirations.

أ. ناديّة دحماني♥

تاريخ الاستلام: 19-11-2020 تاريخ القبول: 07-10-2021

ملخّص: العالم اليوم فضاء تتحرك فيه الأشياء والأفكار بسرعة مذهلة، متجاوزة الكثير من الثّقافات المحليّة، واللغات التي لا تواكب ركب الحضارة، واللغة العربيّة بما تمتلكه من مقوّمات، تحاول الصّمود بفضل جهود الغيورين على قوميتهم، الواعين بضرورة الانفتاح على العالم، ومجابهة الظّروف بدل الانزواء. وهذا الموضوع أخذ نصيبا لا بأس به من الاهتمام لدى الباحثين والمجامع اللغويّة، بهدف حماية اللغة العربيّة.

ويأتي هذا البحث لإجراء دراسة موضوعيّة تحليليّة يعرض فيها مكانة اللغة العربيّة ومزاياها، وكذا وضعها الرّاهن وأهمّ إنجازاتها، ثمّ أهمّ المشاكل التي تعترض ترقيتها والحلول المقترحة لحلّ الأزمة، وعلى رأسها الإرادة السّياسيّة، والاهتمام بتكوين الإنسان، والتّعايش السّلمي بين اللغات.

كلمات مفتاحيّة: اللغة العربيّة؛ اللغات؛ حماية اللغة؛ مشاكل اللغة.

Abstract: The world today is a space where things and ideas move at an amazing speed, surpassing many local cultures and languages which do not convey progress. And the Arabic

---

♥جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، البريد الإلكتروني: dahmaninadia115@gmail.com. (المؤلّف المرسل).

language, with its components, tries to confronting circumstances instead of isolation.

This topic has taken on great importance, with the aim of preserving the Arabic language. Therefore, this research aims to demonstrate its strengths, its current situation, the problems that hamper its development, as well as the solutions proposed to solve the crisis, starting with political will, human formation, and the peaceful coexistence between multiple languages.

Keywords: Arabic language; Languages; Language problems; Language protection.

1. مقدّمة: اللغة ليست مجرّد وسيلة للتعبير عن الأغراض، أو أداة للتواصل فقط، بل هي مقوّم من مقوّمات الشّخصيّة، ورمز الهويّة، وقوام الفكر والثّقافة، وحامل القيم، ووسيلة لاكتساب المعارف والنّهوض بالمجتمع. وباللغة السّليمة فقط نتوصّل إلى جودة التّعليم الذي به يقاس تقدّم الأمم. فهي من أَجَلِّ نِعَم الله على عباده، إذ تشكل أهمّ مكوّنات قوميتنا، فهي الوعاء الجامع والحافظ للتراث العربي الإسلامي، واللسان الموحّد لأبناء الأمة، كما أنّها لغة القرآن الذي يمنحها قداسة واستمراريّة، ولغة الحديث النّبوي الشّريف والشّعر العربي.

لكن هل بإمكانها أن تنافس اللغات العالميّة؟ ولماذا يكثر الحديث عن أزمة اللغة العربيّة في الوقت الذي تبدو فيه سيطرتها شبه كلّيّة في معظم القطاعات الإداريّة والاقتصاديّة وفي التّعليم؟

2. مكانة اللغة العربيّة ومزاياها: يرجع ظهور اللغة العربيّة إلى الفينيقيين في القرن الخامس عشر قبل الميلاد. وتنتمي إلى أسرة اللغات السّاميّة التي تضمّ لغات حضارة الهلال الخصيب القديمة، كالأكاديّة والكنعانيّة والآراميّة وبعض لغات القرن الإفريقي كالأمهريّة. وهي من أحدثها نشأة، ومع ذلك يُعتقد أنّها الأقرب إلى اللغة السّاميّة الأمّ، حيث احتفظت بسماتها وبأصوات فقدتها اللغات الأخرى المنحدرة عنها، وهي: (غ، خ، ض، ظ، ث، ذ)، لذلك تعتبر

عونا في الدّراسات اللغويّة المقارنة ونصوص التّوراة العبريّة، كما تنفرد بحروف أخرى كالعين والحاء والطّاء والقاف (الفاخوري، 2007).[1]

قال عنها المستشرق الإيطالي جويدي إنّها: "اية للتعبير عن الأفكار" (السّيّد، 1988)[2]. إذ تتميّز بسعة مدارجها الصّوتيّة، وثراء معجمها، وقدرتها الفائقة على الاشتقاق، والتّعريب، وتوليد المعاني والألفاظ، إضافة إلى غزارة صيغها الصّرفيّة، والسّعة في المفردات والتّراكيب، حيث يتغيّر المعنى بتغيّر حركات بعض حروفها، فمن جذر واحد فقط مثل (ع ل م) يمكن استخراج سبعة صيغ دون اللجوء إلى حروف الزّيادة، وهذه الصّيغ هي: (عَلِمَ، عَلَّمَ، عِلْمَ عُلِّمَ، عَلَمٌ، عِلْمٌ، عَلِّمْ). كما تمتاز بكونها "الصّاقيّة" (سبح، 1986)[3]، أي أنّ الحروف الأصليّة لألفاظها –الثّلاثيّة في الغالب–يمكن أن يدخل حشو بينها، أو سابقة، أو لاحقة، أو أكثر من واحدة منها، فضلا عن المجاز الذي يعدّ من أوسع أبوابها. وللأصوات في اللغة العربيّة وظيفة بيانيّة وقيمة تعبيريّة، فالغين تفيد معنى الاستتار والغَيْبة والخفاء كما نلاحظ في: (غاب غار غاص غال...) والجيم تفيد معنى الجمع (جمع، جمل، جمد...).

شهد العديد من الأجانب بتميّزها، وجمال موسيقاها، وكثرة إنتاجها الأدبي والفكري، وقدرتها الكبيرة على الاقتراض من اللغات الأخرى، إذ يقول الأمريكي (وليم ورك): "إنَّ للغة العربيّة من اللين والمرونة ما يمكنها من التّكيّف وفق مقتضيات هذا العصر"(إبراهيم، 2017)[4]، كما أشار الألماني (فرينباغ) إلى غناها في قوله: "ليست لغة العرب أغنى لغات العالم فحسب، بل الذين نبغوا في التّأليف بها لا يمكن حصرهم، و إنَّ اختلافنا عنهم في الزّمان والسّجايا، والأخلاق، أقام بيننا نحن الغرباء عن العربيّة، وبين ما ألّفوه حجابا لا نتبيّن ما وراءه إلَّا بصعوبة"(جندي، د. ت)[5]. واندهش إرنست رينان من وصولها "إلى درجة الكمال وسط الصّحاري، عند أمّة من الرّحّل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ورقّة معانيها، وحسن نظم مبانيها"(جندي)[6]

إضافة إلى ما تحويه من ذخائر الفكر والتّقاليد والتّاريخ والدّين، ما جعل منها مفخرة أهلها، حتّى وصفوها بأنّها "أكملُ لُغات البشر"(الطّنطاوي، 1988)[7].

وأدركوا أنّ للغة علاقة وطيدة بحياة الأمم، وأنّ بقاءها مرتبط ببقاء لغاتها ومُحاذٍ لمستويات ازدهارها وضعفها، لأنّ اللغة هي التي تحدّد الفكر، وهي التي تصنع الاختلاف بين معارف البشر، وتجاربهم، ونظرتهم إلى العالم. هذا ما يؤكّده قول الفيلسوف النّمساوي لودفيج فيتجنشتاين: "اللغة فكر يعبّر عنه بالألفاظ (...) وحدود لغتي يعني حدود عالمي"(1968)[8]، أي أنّ اللغة ليست مجرد وسيلة لتوصيل الأفكار عن العالم، أو أداة تعكس الواقع، بل إنّ العالم الذي نعيش فيه مصنوع من اللغة ومحدَد بواسطتها، إن ضاقت ضاق، وإن اتّسعت اتّسع. وقال الفيلسوف هيدجر عن أهميتها: "إن لُغتي هي مسكني، هي موطني ومستقرّي، وهي حدود عالَمي الحميم، ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها وبعيونها أنظرُ إلى بقيّة أرجاء الكون الفسيح"(بلاسي، 2009)[9]. وهذا الارتباط بين اللغة والفكر يفسّر ما عاشته الحضارة العربيّة في عصرها الذّهبي بعد بلوغ تطوّر اللغة العربيّة ذروته في العهد النّبوي، وبلوغ العرب مبلغا من الفصاحة لم يعرفوه من قبل (الرّافعي، 1972)[10]، لتحظى بعدها بجهود جبارة تمثّلت في جمع مادّتها المعجميّة وتدوينها، وتأسيس علومها، حيث نهض لخدمتها العرب والأعاجم معا، حتّى اكتمل صرح بنائها في زمن لم تكن وسائل البحث العلمي فيه ميسّرة. وعرفت عصورا مزدهرة في مختلف العلوم، خاصّة في العصر العباسي الذي اتّسعت فيه دائرة استيعابها لمختلف المعارف المترجمة، كما تفتّحت على اللغات والحضارات الأخرى بتشجيع من الخلفاء الذين أنفقوا عليها بلا حساب من أجل العلم والازدهار.

واللغة العربيّة هي اللغة التي أعطت للعالم الأرقام التي تستعمل اليوم بشكليها، كما أنّها أثّرت على العديد من اللغات، منها التّركيّة، والفارسيّة والأرديّة، والإنكليزيّة، والألمانيّة...الخ. أمّا الحروف العربيّة فتكتب بها عدّة

لغات كالفارسيّة، والماليزيّة، والأندونسيّة، وغيرها (خليفة، 2003)[11]. دخلت إلى أوربا من الأندلس وصقليّة، ونشأت مراكز مختصّة لدراستها وتعليمها، في پاريس وأكسفورد، وروما. وقد أقرّ العديد من المستشرقين بعظمة العلوم العربيّة وتأثيرها على الغرب، منهم الألمانيّة زيغريد هونكه التي أكرمت العبقريّة العربيّة في كتابها الخالدّ "شمس العرب تسطع على الغرب"، وسجّلت فيه الماضي العظيم وأثره المثمر على أوروپا قاطبة، حيث كانت العربيّة زينة ملابس الأمراء في أوروپا. وأحصت الكثير من الكلمات العربيّة التي انتقلت إلى لغتهم في الطّبّ، والرّياضيات، والحيوان والنّبات، والملاحة وغيرها، وقالتّ فيه: "وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زيّنت حياتنا بزخرفة محبّبة إلى النّفوس، وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرّتيب"(هونكه،199)[12] . وقال ألفارو (Alvaro) "لقد أصبح شبابنا لا يعرفون من اللّغة اللاتينيّة شيئا وهم عاجزون عن قراءة صفحة واحدة من الكتاب المقدّس ويتباهون بكتب العرب يحملونها تحت إبطهم ويتكلّمون بها"(بلعيد، 2003)[13]. ودعا العالِم الفرنسي هنري لوسيل إلى تعليم اللغة العربيّة في المدارس الفرنسيّة لأنّه وجد أنّها تيسّر الملاءمة السّمعيّة مع اللغات الأخرى، فقال: "إنّ التّلميذ أو الطّالب يجد في اللغة العربيّة معاني لغويّة تختلف اختلافا كبيرا عن معاني الفرنسيّة أو اللاتينيّة أو أي لغة أوروپيّة (...) سرعان ما يجد لها جاذبيّة خاصّة. ويستوقف نظري في الوقت نفسه سير الكتابة العربيّة من اليمين إلى الشّمال، ولكن هذا السّير يبدو مطابقا لحركة فسيولوجيّة أكثر اتّفاقا مع الطّبيعة"(لوسيل، 1964)[14]. كان ذلك في زمن انبهر فيه الغرب بالآداب المشرقيّة، وظهور دواوين الشّرقيات لدى الشّعراء الرّومانسيّين أمثال لامارتين وهيجو وجوته.

تراجعت اللغة العربيّة في عصر الانحطاط، إلّا أنّها ازدهرت من جديد في عصر النّهضة مع رفاعة الطّهطاوي وتلامذته، ومع الجيل الثّاني أمثال

جورجي زيدان، ثمّ مع جيل طه حسين في حقبة ما بين الحربين. فمن للعربيّة اليوم؟

3. **الوضع الرّاهن للغة العربيّة وأهم إنجازاتها:** اللغة العربيّة إحدى أكثر اللغات انتشارا في العالم، يصل عدد المتكلمين بها حوالي 422 مليون نسمة من العرب، ناهيك عن غير العرب. هي اللغة الرّسميّة الأولى لـ 22 دولة عربيّة، واللغة الرّسميّة الثّانيّة للعديد من الدّول بما فيها إسرائيل، إذ تحتل الآن الموقع الثّالثّ في لغات العالم، من حيث عدد الدّول التي تقرها لغة رسميّة والسّادس من حيث عدد المتكلمين بها(موسوعة أنكارتا)[15]، كما أنّها إحدى اللغات السّتّ الرّسميّة لمنظمة الأمم المتّحدة منذ دورتها الثّامنة والعشرين في 18 ديسمبر 1973، وتحتفلُ بها في مثل هذا اليوم من كلّ سنة، مثلما تحتفل بتاريخ لغاتها الرّسميّة الأخرى (الإنگليزيّة والفرنسيّة والإسپانيّة والرّوسيّة والصّينيّة) (وزارة التّربيّة والتّعليم السّعوديّة، 2011)[16]. واللغة العربيّة هي أيضا لغة الإعلام عبر الفضائيات والصّحف، ما جعلها حيّة تنتشر بشكل لافت للانتباه، من خلال تقديم لغة مهذبة سهلة، تعبّر عن مقتضيات العصر. كما اتّجهت بعض القنوات الأجنبيّة إلى تقديم نشرات وبرامج باللغة العربيّة، وكثر عدد مستعمليها في الإنترنت، وأصبحت المواقع العربيّة تعدّ بالآلاف، إضافة إلى كمّ هائل من المكتبات الإلكترونيّة.

اهتمّ أبناؤها بتطويرها والعناية بها، فبدأت حركة تعريب لغة العلوم والفنون في سوريا والعراق، حيث وضعت جامعة دمشق اللَّبِنة الأولى في صرح اللغة العربيّة العلميّة، منذ تأسيسها. وتلتها جامعات ومعاهد سوريّة أخرى، منها معهدي الطّبّ والحقوق (الفيصل، 2009)[17]، رغم سعي القوّات الفرنسيّة طوال الانتداب (1920 –1935) إلى فرض اللّغة الفرنسيّة. كما أنشئ أوّل مجمع للغة العربيّة بدمشق في النّصف الأوّل من القرن العشرين، ثمّ تلاه مجمع

القاهرة، ثمّ مجمع بغداد، والمجمع الأردني الذي بدأ حملة تعريب التّعليم الجامعي أواخر السّبعينات (سبح، 1986)[18].

أمّا في الجزائر، فالتّعريب انصبّ على المراحل الأولى للدراسة، وجسّدته المواثيق الرّسميّة والخطاب السّياسي منذ غداة الاستقلال، فنصّت على استعادة الثّقافة الوطنيّة والتّعريب التّدريجي للتعليم. وأكدّ الدّستور في مادته الخامسة على أنّ: "اللغة العربيّة هي اللغة الوطنيّة والرّسميّة للدولة "(دستور 1963)[19] بوصفها عنصرا أساسيّا للهويّة الثّقافيّة للشعب الجزائري. أمّا بداية التّجسيد الفعلي للتعميم فكانت في 1965، حيث اعتبر الرّئيس الرّاحل هواري بومدين قضيتها مطلبا وطنيا وهدفا ثوريا، وأنّ "التّعليم وإن كان في مستوى عال لن يكون حقيقيا إلا إذا كان وطنيا، وسيظلّ ناقصا إذا لم يرتكز على لغة البلد ومن الممكن أن يشكّل خطرا على توازن الأمّة وتصدّع شخصيتها"(بومدين 1970)[20]. وفي السّنوات التي تلت ذلك امتدّ التّعريب ليشمل القطاعات الأخرى، وسمّيت سنة 1971 سنة التّعريب. وفي ديسمبر 1973 عقدت الجزائر المؤتمر العربي الثّاني للتعريب، وأسفر عن إنشاء المكتب الدّائم لتنسيق التّعريب في الوطن العربي، يتناول خصائص هذه اللغة، والطّرق المتَبعة لتطويرها، وإمكانيّة توحيد المصطلحات العلميّة بين الأقطار العربيّة. وفي سنة 1976 أنشأت المدرسة الأساسيّة التي تقرّر أن تكون العربيّة هي اللغة الوحيدة للتدريس (مخلوفي، 1980-1981)[21]، لترتفع نسبة الأقسام المعربة تدريجيا ثمّ أنشئ المجلس الأعلى للغة الوطنيّة عام 1981، لمراقبة تطبيق برنامج تعميم استعمالها، كما تمّ إنشاء المجمع الجزائري للغة العربيّة سنة 1986، وعرفت مرحلة الثّمانينيات بمرحلة تأسيس المؤسّسات اللغويّة. أمّا في التّسعينات فأصدر القانون رقم 91-05 لتعميم استعمالها، ونصّ في مادته الثّانيّة على أنّ: "اللغة العربيّة من مقومات الشّخصيّة الوطنيّة الرّاسخة، وثابت من ثوابت الأمّة"[22]. والزّم كل الهيئات والمؤسّسات استعمال اللغة العربيّة، لكنّه تمّ تمديد

أجل تطبيقه بمرسوم تشريعي حمل رقم 92-02، في عهد الرّئيس محمّد بوضياف، إلى غاية توفّر الشّروط. ثمّ ألغي التّجميد بالأمر رقم 96-03 الذي أصدره الرّئيس يامين زروال (بلعيد، 2012)[23]. وتمّ إنشاء مؤسّسات لغويّة لتسهر على تنفيذه، منها: المجلس الأعلى للغة العربيّة عام 1998(مجلّة اللغة العربيّة، 1999)[24]. كما "أنجز بعض علماء المغرب العربي في سبعينات القرن الماضي مشروعا سمّوه بالرّصيد اللغوي الوظيفي(...) ووضعت المنظمة العربيّة للتربيّة والثّقافة والعلوم رصيدا مماثلا"(الحاج صالح، 2007)[25].

وكثرت الجهود الفرديّة في وضع المصطلحات العلميّة باللغة العربيّة. تلت ذلك مرحلة جمع هذه المصطلحات في معاجم علميّة اختصاصيّة، بعضها اشترك في وضعها عالمان أو أكثر، كما هو حال معجم المصطلحات الطّبيّة الكثير اللغات (لكليرفيل) 1956. وبلغ حجم المصطلحات العلميّة والفنيّة التي أقرّها مجمع اللغة العربيّة في القاهرة ثلاثين مجلّدا ابتداء من عام 1958 والمجلدات التي نشرها المجمع العلميّ العراقيّ سبعة مجلدات ابتداء من عام 1982، فضلا عمّا نشره المجمع الأردني، والمكتب الدّائم لتنسيق التّعريب في الرّباط، والمنظمة العربيّة للتربيّة والثّقافة والعلوم (الفيصل، 2009)[26]، إضافة إلى التّرجمة الآليّة على الشّبكة العنكبوتيّة أو على بعض البرامج الإلكترونيّة.

وقد ساعدت الثّورة الإلكترونيّة على النّهوض باللغة العربيّة، حيث أجريت العديد من الدّراسات بفضل الحاسوب، بدأت مع العلوم الشّرعيّة، وفي 1971 قام إبراهيم أنيس مع علي حلمي موسى في جامعة الكويت، بإحصاء الجذور الثّلاثيّة وغير الثّلاثيّة لمعجم الصّحاح للجوهري. ثم تبعتها دراسة معاجم أخرى في الجامعة الكويتيّة نفسها، وشملت لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، وبعدها تمّت المقارنة بين المعاجم الثّلاثة، ثمّ قام علي حلمي موسى بالبحث في ألفاظ القرآن بفضل الحاسوب، وحصرها، وتحليلها، ومقارنتها بألفاظ معجم الصّحاح، ودراسة العلاقة بين الحروف والحركات في القرآن، ومقارنة

السّور المكيّة بالمدنيّة. كما تمّ تعميم الاستعانة بالحاسوب على دراسة الأدب نظرا لما يمنحه من دقّة وسهولة. وفي 1988م صدر كتاب "اللغة العربيّة والحاسوب" لنبيل علي، وضع فيه دراسات تقابليّة في العربيّة والإنكليزيّة فأسهم في تعريب الحاسوب والمعالجة الآليّة للغة العربيّة. تبعه في 1996 كتاب "الحاسوب واللغة العربيّة" لعبد ذياب العجيلي، وفي عام 2000 صدر كتاب "العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبيّة"، لنهاد الموسى (الدّبابسة، 2011)[27]، وكلّها جهود فرديّة احتضنتها بعد ذلك المراكز والمعاهد التّقنيّة. ومنذ 1987م توالتّ الجهود من أجل مشروع قومي يهدف إلى إنشاء بنك آلي للمصطلحات، وتصميم قاعدة للمعلومات تغطي الثّروة اللفظيّة للغة العربيّة، وسمّي ذلك بقاموس الذّخيرة اللغويّة (الحاج صالح، 2007)[28]، هدفه تخزين آلاف الملايين من المعطيات في ذاكرته. يحصر جميع الألفاظ التي وردت في المعاجم، والتي استعملت في النّصوص والآثار الأدبيّة والعلميّة قديمها وحديثها، مع الإشارة إلى انتمائها إلى المسموع أو المولّد، وذكر كلّ السّياقات الحقيقيّة التي ورد فيها اللفظ، مع ذكر المقابل الانكليزي والفرنسي لكلّ كلمة إن وجدت، إضافة إلى تعليق تاريخي للمادة، وذكر درجة تواترها حسب العصور والبلدان (الحاج صالح، 1986)[29]، الهدف منه تسهيل الحصول على المعلومة، لكنّ المشروع لم يجد التّمويل اللازم. وهذه الفكرة سبق وأن عرضها المستشرق فيشر الذي حاول "أن يضع معجما يتتبّع فيه بالنّسبة لكل كلمة تطوّر معانيها عبر العصور بعد إثبات أصلها إن كانت دخيلة أو ما يقاربها من المواد أو المفردات السّاميّة الأخرى، وكذلك بيان تاريخ أوّل استعمال لها والنّصوص التي وردت فيها مع ذكر المرجع، وكذلك ذكر تاريخ آخر استعمال إن هي خرجت عن الاستعمال" (الحاج صالح، 2007)[30]. أي استقراء ومسح كامل لكل معاني الكلمة والسّياقات التي وردت فيها. كما تمّ تعريب الكثير من البرامج وأنظمة الحاسوب، وتعاونت على ذلك الشّركات العربيّة والأجنبيّة

للبرامج، ومختلف هيئات البحث، منها معهد العلوم اللسانيّة والصّوتيّة بالجزائر. وأدخلت دراسة اللسانيات الحاسوبيّة في بعض الجامعات العربيّة، مع محاولة استثمار ذلك في مجال تعليم اللغة العربيّة، والتّرجمة الآليّة، والتّعريب والإحصاء اللغوي، والمعالجة الآليّة للأصوات...الخ(العارف ta5atub.Com)[31] وظهرت المعاجم الآليّة المتميزة بالشّمول، وكذا الموسوعات الحرة.

على العموم هناك سعي من أجل حماية اللغة العربيّة والارتقاء بها عبر مؤسّسات رسميّة وجمعيات لغويّة، إضافة إلى مشروع أوروپي عربي للارتقاء بتقنيات حوسبة اللغة العربيّة، تموّله ميزانيّة الأبحاث الخاصّة بالاتّحاد الأوروپي اسمه "مشروع ميدار" (Meder) بدأ منذ 2009. فهل تواكب العربيّة الرّكب الحضاري إذن؟

في مجال التّعليم هناك محاولات في بعض البلدان العربيّة من أجل تطوير مضامين الكتب المدرسيّة بمراعاة المعلومات المعاصرة، وكذا تحديث طرق التّدريس بالتّركيز على تطوير المهارات، مثلما هو الحال في الجزائر، حيث قام رئيس الجمهوريّة "عبد العزيز بوتفليقة" بتنصيب لجنة إصلاح المنظمة التّربويّة من أجل إحداث التّغيير الذي يفرضه التّقدّم، والاستجابة لمتطلبات المجتمع بالانتقال إلى المجال العالمي وثقافة المعلومات. وتوّج ذلك بظهور مناهج الجيل الثّاني في السّنة الدّراسيّة 2017/2016، والتي تستمدّ محتواها من ثلاث وثائق مرجعيّة في المنهاج الجديد هي: المرجعيّة العامة للمناهج، والدّليل المرجعي والقانون التّوجيهي للتربيّة الوطنيّة رقم 08- 04 المؤرخ في 23 يناير 2008 وهذه المناهج يتمّ التّركيز في كلّ مكوّناتها على مركّبات الكفاءات، خاصّة الكفاءات العرضيّة والقيم والسّلوك، كما تهتمّ بالمنطوق والمكتوب على حدّ السّواء (المنهاج، 2016)[32]، لأنّ تمكُّن التّلميذ من اللغة العربيّة هو تمكّنه من القراءة والتّواصل والتّعبير بشكل سليم مشافهة وكتابة، كما يشكّل هذا التّحكّم في الوقت نفسه، مجموعة من كفاءات المادّة والكفاءات العرضيّة الأساسيّة التي

تتحوّل إلى أداة يوظّفها في غيرها من الموادّ التّعليميّة. وتصرّ اللجنة الوطنيّة للمناهج على أهميّة اكتساب اللغة في التّعليم الابتدائي، وحدّدت شروطا لوضع المنهاج حيّز التّنفيذ (الوثيقة المرافقة للمنهاج، 2016)[33]، والنّتائج لن نتأكّد منها إلّا بعد سنوات من التّطبيق في الميدان. لكن رغم كلّ الإمكانيات والجهود الفرديّة والجماعيّة التي تبذل إلّا أنّ الدّارسين يتحدّثون عن أزمة اللغة العربيّة. تهويل أم حقيقة؟

أهم المشاكل التي تعترض ترقيّة اللغة العربيّة: رغم كون لغة الضّاد من اللغات العالميّة الرّاقيّة إلّا أنّها لم تسلم من الضّعف، وتواجهها الكثير من التّحدّيات، وكثر الكلام عن أزمة اللغة العربيّة وعجزها وتقصيرها عن اللحاق بالرّكب الحضاري، حتى عدّ البعض ضعفها سببا في الأزمة الفكريّة، والتّقهقر الحضاري الذي يعاني منه العالم العربي عامة، في حين رأى آخرون أنّ الأزمة الحضاريّة التي تعيشها الأمّة العربيّة هي التي أدّت إلى أزمة اللغة.

وتعدّ الازدواجيّة اللغويّة لدى الكثير من الدّارسين من أهم المخاطر التي تصيب العربيّة، وتتجلى في طغيان العاميّة على وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة، والأرضيّة والفضائيّة، وفي المحلات والمطاعم والفنادق، وإن كان ذلك من الأمور الطّبيعيّة، لأنّ استعمال الفصحى في التّخاطب الشّفوي في هذه الميادين هو التّكلّف بعينه، حتى وإن كان المتخاطبون متمكّنين من العربيّة الفصحى، لأنّ للمقام دورا في تحديد مستوى اللغة التي نستعملها، وقد اعترف عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ عزوف النّاس والمنشّطين في الإعلام عن الفصحى بحثا عن الخفة في الأداء، أمر طبيعي يريح من تكلّف اللغة غير العفويّة (2007)[34]. ثمّ إنّ التّوهّم بأنّ العربيّة الفصحى هي اللغة الأمّ التي يجب اعتمادها في جميع مجالات الحياة مغالطة، وفي ذلك يقول نهاد الموسى: "لا ريب إنّ العربيّة الفصحى في أوضاعها التي رسمها النّحويون واللغويون وفي مادتها التي تتجلى في تراثنا المأثور –وإن قاربت اللهجات المحكيّة في

بعض عناصر مستوياتها، معجما ومبنى وتركيبا–ليست اللغة الأمّ للعربي المعاصر"(الموسي، 1987)[35]. أمّا مزاحمة العاميّة للغة الفصحى في المدارس وفي الجامعات، وفي النّدوات العلميّة فهو مشكلة حقيقيّة. وصف محمود تيمور الفصحى بأنَّها: " لغة كتابة لا لغة كلام، ولو كانت لغة كلام لعاشت في السّوق والبيت"(قدوري، 1991)[36]، فالتّعامل معها محدود المجال، لوجود قطيعة بينها وبين لغة الحياة جعلتها في مستوى ثان من التّجسيد اللغوي حتّى كادت تنحصر في الكتابة فقط، ما جعلها لغة نصف حيّة ونصف ميتة، ويا ليتها كانت في الكتابة سليمة! لذلك يقول فالتّر تاولي: "إن كلّ صور الازدواجيّة فيها إسراف، ذلك أنّ الازدواجيّة وضع لغوي غير اقتصادي ولا وظيفي"(الموسي، 2007)[37]. وهذه الازدواجيّة اللغويّة ضمن مستويي اللغة: الكتابة والتّلفّظ، تخلق لدى النّاشئة معاناة قاسيّة. فهل يمكن التّخلّص منها؟

هذه الظّاهرة عامّة، إذ إنّ الكثير من اللغات الفصيحة لها بجانبها لغات عاميّة متولّدة عنها، لكنّ العاميّة العربيّة كثيرة اللهجات، وبعيدة نسبيا عن الفصحى، لذا يرى البعض أنّ مجال الفصحى الدّين والتّراث، أمّا عندما نريد أن نقحمها في مجالات ليست أهلا لها، فتظهر كلغة عاجزة، و"رمزا للانحطاط والتّخلّف، والصّراع بين طبقات المجتمع" (كايد، 2002)[38]، فإذا كانت الطّبقة المثقفة تتكلّم لغة ما، والطّبقة غير المثقفة تتكلم لغة أخرى، "دبّ التّفسخ في بيت الأمة"(يوسف، 1978)[39]. ما الحلّ إذا؟

كثر التّشكيك في التّراث، "فالشّعر الجاهلي غموض وانتحال، وتفسير القرآن مشحون بالإسرائليات، والحديث مليء بالوضع والضّعف، والنّحو تعقيد وتأويلات، والصّرف فروض ومتاهات، والبلاغة تكلّف وأصباغ، والعروض قيود ودوائر تدير الرّأس، والتّاريخ صنع للحكام والملوك..." (الطّناحي، 1985)[40]. ومال قسم من الأدباء والمفكرين إلى خيار العاميّة بحجّة صعوبة الفصحى واتّهامها بالقصور عن احتواء العلوم الحديثة، وأنّها لغة كلاسيكيّة تعيش في

ثنايا القواميس والمعاجم، أكثر من وجودها في الواقع. بينما العاميّة في نظرهم تمتاز بالسّهولة والمرونة والقدرة على التّعبير عن مطالب الحياة العصريّة، لذا عملوا على نشرها في مصر منذ 1880، حيث نشر ولهلم سبيتا كتابه "قواعد العربيّة العاميّة"، وتبعه كارل فولرس عام 1890 بكتابه "اللهجة العربيّة الحديثة في مصر"، ثمّ القاضي الإنكليزي سلدن ولمور عام 1901 بكتاب "العربيّة المحكيّة في مصر"، واقترح كتابتها بالحروف اللاّتينيّة واتّخاذها للعلم والأدب. فضلا عن وليم ولكوكس الذي دعا سنة 1926 إلى هجر الفصحى، وترجم أجزاء من الإنجيل إلى العاميّة المصريّة. وغيرهم كثيرون (سعيد، 1964)[41]. أمّا من العرب، فقد دعا سلامة موسى في مطلع القرن الماضي إلى ترسيم اللهجة المصريّة، ودعا البعض إلى عمل معاجم تختلط فيها الفصحى بالعاميّة (حسين، 1972)[42]. لكن المدافعين عن اللغة العربيّة الفصحى يعتبرون ذلك عبثا، لأنّه قد يردّنا حضاريا قرونا إلى الوراء. قال طه حسين معبّرا عن نظرته إلى العاميّة: "لم أُومن قط ولن أستطيع أن أومن بأنّ للغة العاميّة من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليقة بأن تسمّى لغة"(الزّغول، 1980)[43].

أمّا الأدب الحديث، فقد شاع اللجوء إلى إدراج بعض الكلمات العاميّة في ثناياه. وحذّر الشّاعر القروي من مساس ذلك بالفصحى، فقد يؤدي إلى قتلها وقتل أهلها (الدّيوان، 1978)[44]. أمّا في مجال الاتصال فالمستعمل في الرّسائل الالكترونيّة هو لغة هجينة، هي خليط من اللغات الأجنبيّة مع العاميّة، وقد استحكمت على عقول الشّباب بسبب الحاجة إلى السّرعة، فباتت من أشدّ الأخطار التي تعصف بالفصحى. فهل انتشار اللهجات العاميّة هو الذي أدى إلى ضعف اللغة العربيّة؟ أم العكس؟

يعتبر الباحثون المغاربة أكثر من يدقّ ناقوس الخطر حول وضعيّة اللغة العربيّة، ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري الذي يرجع سبب المشاكل إلى اليد الأجنبيّة، وإلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكّلت بداية عداء وبخس للغة

العربيّة الفصيحة. وبيّن أن لا بديل "للعربيّة لغة للمغاربة، لا في الدّارجة، ولا في الأجنبيّة، ولا في أحفورة متحفيّة محصورة في الشّعائر والطّقوس الدّينيّة أو الشّكليات الرّسميّة والآداب المسكوكة"(الفهري، 2012)[45]. وأحصى في كتابه "أزمة اللغة العربيّة في المغرب" المشاكل التي تعيق التّقدّم، وتفقد الهويّة وتبخس الذّات اللغويّة. تحدّث عن اختلالات في وضعها بالمغرب، لكن معظم الأوضاع التي ذكرها يمكن تعميمها على الوطن العربي كلّه. وممّا ذكره:

– معيقات تتعلّق بشكل الكتابة العربيّة، كتعدّد صور كتابة الحرف الواحد مثل (ع، ـعـ، ع، ع)، وغياب الشّكل في الكتابة، ما يجعل القارئ يضيّع الوقت في تصوّر الحركات؛

– غياب المعجم العربي العصري: فالمعاجم الموجودة تكرّر المواد القديمة وطرق تنظيمها، ولا تضع المفردة في سياقها مثلما هو الحال في المعاجم الغربيّة، ولا ترتّب الكلمات حسب حركاتها. ومنها ما يهمل الهمزة، كالمعجم الأساسي، أو يجعلها همزة قطع كمعجم الرّائد، وأحيانا تورد المجرد والمزيد بالمعنى نفسه، أو تكتفي بوضع الكلمة المراد شرحها في جملة دون شرح، أو تعطي معاني تقريبيّة. والأمر كذلك في المعاجم المحوسبة؛

– قلّة العنصر البشري المتمكّن، وتوقّف الاجتهاد النّحوي؛

– تفشّي الأخطاء اللغويّة على السّنة المثقفين، والمذيعين، والسّياسيّين لغياب سياسة إداريّة كافيّة؛

– فوضى المصطلح: نظرا لتذبذب التّنسيق بين الهيئات المعنيّة، وكونها لا توفّر أكثر من ثلث ما يظهر في العالم من مصطلحات سنويا؛

– تعثّر التّعليم لغياب المناهج المواكبة للعصر ومخطّطات التّكوين المستمرّ للمعلّمين، لذلك يقرّر أنّ الأزمة ليست أزمة لغة بل أزمة تعليم. والواقع المزري يظهر ضعفا في كل اللغات؛

– قلّة التّرجمة: إذ يرى أنّنا لم نعد قادرين على ترجمة الغير إلينا لتوطين معرفته، وأنّ نخبتنا ليس لها هويّة ثقافيّة لغويّة، فغالبا ما تسعى إلى الهجرة، أو تحاول أن تستخرج من التّراث ما ليس فيه. وإن حاولوا التّرجمة لا يراعون مرجعيّات ما يأخذون. يرى أنّنا نستأجر ثقافة الغير، ونقنع بتملّك الألفاظ دون المسمّيات (الفهري، 2010)[46]. لكن هل لنا من خيار ونحن لا نكاد ننتج ثلث ما نحتاجه في معظم المجالات؟

تحدّث الليبي محمّد محمّد يونس علي في مقالاته، عن المعيقات النّفسيّة وربط أزمة اللغة بالتّخلّف في بنيّة العقل العربي المعاصر، وما لم تبحث مظاهر هذا التّخلّف وأسبابه، فستبقى أزمة اللغة دون حلّ جذري. وصنّف مظاهر هذا التّخلّف في خمسة أصناف رئيسة:

– الجزميّة الفكريّة: يتفرع عنها نغمة الحسم في تقويم الأمور، وعدم تقبل النّقد. من مظاهره: رفض الآخر، وإلقاء اللوم على عناصر خارجيّة كالاستعمار؛

– عاطفيّة التّفكير: يتفرّع عنها الارتجال وقتل التّفكير العلمي، فأحكامنا ردود أفعال لا مبادرات. والحكّام يقرّبون أهل الثّقة بدل أهل الخبرة؛

– التّفكير المتمحور حول الذّات: تتفرّع عنه الدّكتاتوريّة والانتهازيّة واستنزاف أموال الدّولة؛

– التّواكل الفكري: يتفرّع عنه الاستسلام للواقع وللتفكير التّآمري، ولوم الآخر إضافة إلى النّزعة التّقليديّة وغياب التّفكير الإبداعي والتّخطيط الواعي؛

– سطحيّة التّفكير: ويتفرّع عنها قصر النّظر، وغياب العمق، وصفريّة الانطلاقة، وإهمال الكيف، والاهتمام بالكمّ (علي، ta5atub.Com)[47].

وهذا ما تثبته كتابات طلبتنا الجامعيين الذين يتواكلون في بحوثهم، ويعمدون إلى كلّ وسائل الغشّ في الامتحانات، إذ إنّ مشكلتهم تتعدّى كثرة الأخطاء اللغويّة إلى سوء التّحليل وانعدام المنطق في الكثير من الأحيان، وتدنّي

مستواهم قراءة و كتابة ومحادثة، والجهل بمعاني الأدوات اللغويّة ووظائفها حيث تُستعمل استعمالا اعتباطيا لا تراعَى فيه دقة التّوظيف، وإهمال علامات التّرقيّم إهمالا شبه تامّ، أو عدم وضعها في أماكنها الصّحيحة، وغلبة الرّكاكة والسّماجة على الأسلوب لغياب التّرابط والانسجام بين الجمل، ورواج عبارات خاطئة مستمدة من لغة الإعلام والعبارات الغربيّة المترجمة. وأغلبهم يعجزون عن الإجابة الصّحيحة عن الأسئلة التي تتطلب فهما عميقا أو استنتاجا أو تحليلا. أمّا شفاهة فيميلون إلى التّعبير بالعاميّة، ويستصعبون القواعد، وأقلّيّة هم الذين يملكون مهارة في هذا المجال، فالمتعلّم اليوم يقضي وقتا طويلا في الحفظ دون أن يعي ما يحفظ، وما تبقّى من وقته نجده فيه مبحرا في عالم الانترنيت. ثمّ إنّ الإكثار من حفظ القواعد لا يزيد من القدرات اللغويّة، وقد أدرك ذلك ابن خلدون، إذ قال إنّ: "العلم بقوانين الإعراب إنّما هو علم بكيفيّة العمل، وليس هو نفس العمل" (2004)[48]. حيث إنّ معرفة القواعد ليست غاية بل مجرّد وسائل تفيدنا علما باللغة، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل. إنّما نتعلّم اللغة عن طريق الاحتكاك والممارسة والتّطبيق والتّدريب.

كما أنّ "كثيرا من أسباب القصور الحاصل في تعليم اللغة العربيّة لأبنائنا يرتبط بالمنهج إلى حدّ كبير"(بلعيد، 2016)[49]. فالمناهج التّعليميّة لا تستجيب لمتطلّبات الاستعمال اللغوي من حيث التّنوّع، ما جعلها تنحصر في الاستعمال الانقباضي الذي لا يغطّي جميع أحوال الخطاب (الحاج صالح، 2007)[50]. كما أنّ ظاهرة تضخم الرّصيد اللغوي تؤثّر على ذهن الطّفل، وترهقه، حيث إنّ "الصّعوبة في تحصيل الملكة اللغويّة لا تتركّز فقط في صعوبة تعلّم القواعد النّحويّة بل أيضا في عدم استجابة المادّة اللغويّة التي يجدها المتعلّم في نصوص الدّرس لما يتطلّبه التّعليم النّاجح المفيد"(الحاج صالح، 2010)[51]. فالتّركيز كان على الكمّ على حساب الكيف، إضافة إلى التّلقين بدل العمل على ترسيخ المهارات والقدرة على مواجهة المواقف، والنّظري على حساب التّطبيق

وبين هذا وذاك، لم يأخذ المتعلّم فرصة كافيّة للتدريب والممارسة قراءة وكتابة وتحدّثا، ما انعكس سلبا على قدراته التّعبيريّة. ما يعني أنّ مشكلات اللغة العربيّة مرتبطة بطرق تدريسها. والأمر كذلك على مستوى الوطن العربي قاطبة منذ أمد طويل، إذ قال طه حسين: "إنّ لغتنا العربيّة لا تدرّس في مدارسنا إنّما يدرّس فيها شيء غريب لا صلة بينه وبين الحياة، ولا صلة بينه وبين التّلميذ وشعوره وعاطفته"(1968)[52]. ويرجع أحمد أمين أسباب الضّعف إلى الطّبيعة العسرة لهذه اللغة، وضعف إعداد المعلّم، ونقص المكتبة العربيّة (1950)[53]. ومنذ ذلك الحين، حدثت عدّة إصلاحات في المجال لكنّ الأمور تزداد تدهورا. يعدّد صالح بلعيد في مقاله: "الإصلاح التّربوي والتّردي اللغوي"، أسباب ضعف التّحصيل الدّراسي، ويعزوه إلى كون مدّة التّدريس لا تتعدّى 18 أسبوعا في السّنة، ناهيك عن الفساد في الكتاب المدرسي، والتّخلّف في البرامج بمفردات لا علاقة لها بالواقع، وبنصوص مصطنعة منسوخة من الشّابكة، ما أدّى إلى الانحدار اللغوي في اللغات الثّلاث (2014)[54]. فالمشكلة ليست خاصّة باللغة العربيّة وحدها. ومنه التّساؤل: هي أزمة اللغة العربيّة أم أزمة الإنسان العربي؟

إنّ حاضر اللغة العربيّة –على حدّ تعبير صالح بلعيد –يدمي القلب، حيث أضحت عالّة اقتصاديا على اللغات الأخرى التي لا ماضي لها ولا تاريخ (2003)[55]، لأنّها–على الرّغم ممّا لها من مكانة دوليّة–قليلة الحضور في مجال الثّقافة والعلوم. والبعض لا يعتبرها حاملا طبيعيا لبناء مجتمع المعرفة في العالم العربي لانحصارها في زاويّة التّعبير الأدبي، حيث بقيت اللغة الإنكّليزيّة اللغة السّائدة في أغلب جامعات المشرق، واللغة الفرنسيّة في جامعات المغرب العربي، بينما اقتصرت اللغة العربيّة على العلوم الإنسانيّة ليس لأنّها لا تمتلك القدرة على أن تسع مفاهيم الحضارة الحديثة، إنّما لأنّ الاختراعات تتمّ بلغة غيرنا، والتّرجمة والتّعريب لا يسايران حركة التّطوّر السّريع

للعلوم والمعارف، "فسرعة تدفّق العلوم والعقليات وفروعها لم يترك فرصة للبحث عمّا تحتاج إليه تلك العلوم من الألفاظ الاصطلاحيّة، والسّبب أنّ المشتغلين بذلك لم يكونوا على سعة من علم اللغة"(زيدان، 1988)[56]، ما أدّى إلى فوضى المصطلح، وتباينه من قطر لآخر ومن باحث لآخر، و"ما قدّمته المجامع اللغويّة من خدمات لا يكفي لسدّ الفراغ"(الحاج صالح، 2007)[57] لعدم القدرة على المسايرة الكاملة لكلّ جديد يطرأ على السّاحة العلميّة الغربيّة.

ويعزو بعض الدّارسين المشكلة اللغويّة إلى سياسة الاستعمار من جهة وتداعيات العولمة من جهة أخرى، وأشاروا إلى أنّ عدد اللغات الحيّة في تقلّص مستمرّ منذ بداية القرن العشرين، نتيجة لهيمنة القوى الكبرى التي تفرض لغاتها على الدّول المتخلفة. واللغة العربيّة اليوم: "تئن من أهلها الذين فقدوا ثقتهم في أنفسهم وفي لغتهم، فما سايروا اللغات، وما تقدموا بالأجنبيات، وما حصلت لهم الطّفرات، فهم تبّع في كل الحالات"(بلعيد، 2010)[58]. وستبقى اللغة العربيّة ناقصة حتّى يكون لها دور على مستوى العطاء. لكن، من ينتج، والكفاءات تفضّل الهجرة لأنّها لا تجد الدّعم اللازم؟

أثبتت الإحصاءات أنّ عدد طلّاب الدّراسات العليا ذوي الأصل العربي، في فرنسا، قد بلغ 14% في سنة 2002، ويوجد حوالي مليون عربي من ذوي الكفاءات بالخارج، و80 % من المتكوّنين في الخارج لا يعودون. ما أدّى إلى قلّة الباحثين لدينا، إذ لا يزيد عددهم عن 136 باحث لكلّ مليون مواطن مقابل 1395 باحث لكلّ مليون نسمة بإسرائيل. ومن نتائج ذلك: قلّة إنتاج الكتب نظرا للعجز الكبير في الإنفاق على البحث العلمي (بلعيد، 2008)[59].

كما يعتبر كثيرون أنّ الخطر الآخر للعربيّة الفصحى يتمثّل في مزاحمة اللغات الأجنبيّة لها. ويعزو اللغوي المغربي عبد العالي مجدوب ما يشهده المغرب من أشكال الصّراع المتعلّق بالهويّة اللغويّة إلى الاستعمار الفرنسي الذي عمل على طمس معالم الهويّة اللغويّة الحقيقيّة للمغاربة، وإلى النّزعة

الأمازيغيّة التي ما زال أصحابها –في نظره–يسعون إلى التّشكيك في الهويّة العربيّة المغربيّة. ويكثر الحديث عن وجود لوبي فرانكفوني داخل المجتمع المغربي يحاول فرض الفرنسيّة في الميادين الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة (الأشرف، 2018)[60]. أمّا في الجزائر فلم يكن من السّهل إحلال اللغة العربيّة موقعها الطّبيعي في مرحلة الاستقلال، بسبب نفوذ النّخبة الفرنكوفونيّة، التي ترى أنّ التّعريب ألحق الضّرر بالفكر، ودعّم الفكر الأصولي، فأدخل الحركة الإسلاميّة للبلاد (سعد الله، 1993)[61]. وسيطرت اللغة الفرنسيّة لفترة طويلة في الإدارة والاقتصاد والمؤسّسات، الأمر الذي وقف عائقا أمام تفعيل قانون تعميم التّعريب. وظلّت الثّنائيّة اللغويّة تشكّل واقع الإدارة العامة الجزائريّة إلى يومنا هذا. لكن بعد الاعتراف بالأمازيغيّة كلغة رسميّة منذ التّعديل الدّستوري في الثّامن ماي 2002، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة في المغرب أواخر عام 2002 (خلادي، 1436هـ) [62]، انتقل الصّراع من الثّنائيّة اللغويّة إلى تعدّد اللغات، متّخذا خلفيات إيديولوجيّة اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة متعدّدة، يسعى فيها كلّ طرف إلى إعلاء مكانة اللغة التي يناصرها، وترجّح فيها كفّة العربيّة حفاظا على القوميّة، في حين يطالب أنصار الأمازيغيّة بالعدالة اللغويّة بدل الولاء للشرق أو الغرب. وكذلك الأمر بالنّسبة للجزائر، حيث وصفت خولة طالب الإبراهيمي هذا الفضاء اللغوي بأنّه بؤرة توتّر، نتيجة ربطه بمسائل الهويّة التي مازالتّ محلّ نقاش، وأشارت إلى أنّ وتيرة الدّخول في الإسلام كانت أسرع من وتيرة اعتناق اللغة العربيّة، لذلك فإنّ أطروحة الزّاميّة الإسلام بالعربيّة خطأ واضح (الإبراهيمي، 2009)[63]. وفي خضمّ هذه التّعدّديّة يستحيل تشكيل هويّة وطنيّة جزائريّة موحّدة اللّغة.

ويتجلّى عمق الأزمة وبعدها الحقيقي في ضعف الملكة اللغويّة لدى الطّلبة والتّواكل الفكري، حيث تحوّل الطّالب إلى مستمع سلبي يأخذ كلّ ما يملى عليه حرفيا ليسترجعه يوم الامتحان مجترّا دائما المعاني نفسها والكلمات نفسها

وبالتّالي فإنّ "ترتيب الجامعات ومراكز البحث العربيّة يأتي في أسفل التّرتيب العالمي"(الفهري، 2012)[64]. إنّ الطّريقة المتّبعة في التّعليم صنعت من الأغلبيّة طالبا نمطيًّا يفكّر بطريقة محدّدة له مسبقا، ويجيب بإجابات أمليت عليه. فكيف يمكن أن ننقذ أجيالا كاملة ضاعت ضحيّة مناهج اعتمدت سياسة الاستبداد حتّى كوّنت شعوبا قاصرة يفكّر وينظر الغير في شؤونها؟

إنّ الدّولة الجزائريّة تخصّص ربع الميزانيّة العامّة للتعليم، وهو مجاني في جميع المراحل، وإجباري تحت سنّ السّادسة عشر، لكن كلّما صعدنا نحو الثّانويّة قلّ عدد التّلاميذ بشكل مريع، والسّبب يرجعه الباحثون إلى ضعف كلّ من المناهج ومستوى المدرّسين، حيث أصبح التّدريس وسيلة للعيش، لا رسالة مقدّسة، ما يدفع التّلاميذ إلى الدّروس الخصوصيّة، وغالبا لدى المدرس نفسه الذي يدرّسهم في المدرسة. وعلى الرّغم من أنّ التّعليم في الجزائر معرَّب حتى الثّانوي، إلّا أنّ الملكة اللغويّة ضعيفة حتّى في اللغة العربيّة، أمّا الفرنسيّة فإنّها تحتضر. فالأزمة إذن ليست خاصّة باللغة العربيّة، بل هي أزمة لغات.

واليوم تحاول العديد من الدّول الاعتماد على النّظريّة المعرفيّة، والمقاربة بالكفاءات في عمليّة التّعليم، عن طريق استعمال استراتيجيات التّعلّم النّشط حيث لم يعد التّدريس مجرّد نقل للمعلومات للمتعلّم، إنّما هو نشاط مخطّط له يهدف إلى إكسابهم مهارات تفكير يستطيعون بها حلّ مشكلاتهم التّعليميّة والحياتيّة. فهي تشرك المتعلّم في العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة وتكسبه أسس التّفكير المنتج، ومهارات التّعبير، لتجعله قادرا على تطوير مكتسباته بطريقة مستقلّة عن المعلّم، بدل الاكتفاء بالتّلقين الذي يؤدّي إلى التّواكل، والحفظ دون الفهم، إلّا أنّه في الواقع، لا تتوفّر كلّ الوسائل اللازمة للتطبيق، إضافة إلى أنّ المدرسين ليسوا كلّهم مطلّعين على طرق التّدريس الحديثة. والتّكوينات التي استفادوا منها خلال السّنوات الأخيرة بالجزائر لا تفي بالغرض لأنّ المكوّنين أنفسهم تنقصهم الكفاءة، وإلمامهم بهذه الطّرق الحديثة جدّ محدود.

4. الحلول المقترحة: لا يكفي التّمسك بالثّوابت الثّقافيّة والقيم الدّينيّة والفكر القومي للتغلّب على تحدّيات العصر، لأنّ "الاتّكال على ما تركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر وهذا ما حصل بالفعل" (الحاج صالح، 2007)[65]. بل هناك شعور بضرورة السّعي لتحقيق التّقدّم العلمي أوّلا، ثمّ تتقدّم اللغة تلقائيا. وكذلك هو رأي صالح بلعيد إذ يرى أنّ اللغة العربيّة لغة راقيّة وقابلة للتطوّر، فقط تحتاج إلى إغماس علمي لأنّ "القدسيّة تتمثّل في حضور اللغة في ذاتها ولذاتها وبذاتها وليس في العزف على عراقتها" (بلعيد، 2016)[66]. أي بتطويرها حتّى تستطيع استيعاب كلّ العلوم، ومواجهة السّيل المعرفي الجارف الذي تقذفنا به الأمم الأخرى بلغاتها وبالعمل على الابتكار بها لجعلها تقف النّدّ للندّ أمام اللغات الأخرى، بدل الاكتفاء بالسّعي وراء تعريب وترجمة شاملة لكلّ العلوم والمعارف والمؤلفات والمصطلحات الجديدة، لأنّ ذلك أشبه بمن يحاول أن يفرغ بحرا بدلو. و"الخصائص المحليّة لا تذّوبها العولمة ولا تنتقص من قيمتها أو تضعف قدرتها على أداء دورها إن كانت في مستوى العطاء لا التّبعيّة"(بلعيد 2003)[67]. ولا مانع من اعتماد اللغات الأجنبيّة، لأنّ العلم لا وطن له ومصطلحاته عالميّة، فوجود الثّنائيّة في اية لغة، ليس دلالة على ضعفها، كما أنّه يمكن للإنسان أن يبدع بغير لغة أمومته، والأدمغة التي استقطبتها الولايات المتحدة الأمريكيّة من جميع أرجاء العالم خير دليل على ذلك.

ويدعو الكثير من الباحثين إلى تحصين مركز العربيّة بالتّشريعات القانونيّة والتّجسيد الفعلي للقوانين المتعلقة باستعمالها، للحفاظ على الهويّة الثّقافيّة والسّيادة الوطنيّة والأمن القومي، مثلما فعلت فرنسا لمّا أدركت خطورة اللغة الإنكليزيّة التي أوصلتها الأقمار الصّناعيّة إليها، ما دفعها في ماي 1994 إلى تشريع قانون يمنع أيّ مواطن فرنسيّ من استخدام لغة أخرى غير الفرنسيّة

طالما أنّ هناك ألفاظا أو عبارات مماثلة، تؤدي ذات المعنى في الفرنسيّة والمجالات التي يسري عليها الحظر هي: المؤتمرات الوطنيّة العلميّة وكافة الوثائق والمستندات، والإعلانات المسموعة والمرئيّة، وكافة مكاتبات الشّركات العاملة على الأرض الفرنسيّة، والمحلات التّجاريّة، والأفلام الدّعائيّة (بلاسي 2009)[68]. وذلك لأنّ هيبة الدّولة مرهونة بمدى اهتمامها بلغتها. قال حافظ إبراهيم (الدّيوان، 1931)[69]، في قصيدة عن اللغة العربيّة:

أرى لرجال الغرب عزّا ومنعة *** وكم عزّ أقوام بعزّ لغات

وبما أنّ اللغة نتاج المدرسة، فمن هنا يجب أن يبدأ الإصلاح، لأنّ "المدرسة صنيعة الشّخص الذي يتحدّث اللغة"(بلعيد، 2008)[70]. ولأنّ المثلث الدّيداكتيكي يقوم على ثلاثية: المعلّم، والمتعلّم، والمادة العلمية، فإنّ الحل يعتمد على مدى فاعلية هذه العناصر مع ما يرافقها من وسائل، وطرق التّدريس. والمدرّس هو الموجّه للعمليّة التّعليميّة التّعلّميّة، وعلى أسلوبه يعتمد ميل التّلاميذ إليه، لذا يجب أن يُعَدَّ إعدادا جيّدا يجعله ملمّا بطرق التّدريس الجديدة والتّعليم الجذّاب، وبأنظمة اللغة العربيّة الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة والمعجميّة، مشبّعا بالقيم الرّوحيّة والوطنيّة، لأنّ فاقد الشّيء لا يعطيه. وليتحقّق ذلك فإنّ "أيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة" (ابن خلدون 2004[71]، فلا بدّ من التّركيز على تكوين المهارات اللغويّة الأساسيّة (الاستماع والمحادثة والقراءة والكتابة)، وتوجيه المتعلّمين إلى حفظ القرآن الكريم والأناشيد والحديث الشّفوي، ومطالعة النّصوص ذات القيمة الفنّيّة العاليّة لغرس محبّة اللغة في نفوس النّاشئين، وتعزيز كلّ ذلك من خلال المسابقات العلميّة والأدبيّة، إذ إنّ ملازمة مجالس العلم لسنوات سكوتا والاكتفاء بالحفظ لا يؤدّي إلى اكتساب الملكة، لأنّ هذه الأخيرة صفة راسخة "لا تقع إلّا بتكرار الأفعال"(ابن خلدون، 2004)[72] . فالتّركيز يجب أن يكون على المتعلّم واحتياجاته الحقيقيّة، وقد وضعت "اليونسكو تصوّرا شاملا لأهداف التّعليم في

الألفيّة الثّالثّة، وحدّدت أربعة دعائم أتى بها تقرير ديلور (Delors) 1996 هي: تعلّم المرء ليكون، وتعلمه كيف يعيش مع الآخرين، وكيف يتحصّل على المعرفة، وكيف يعمل (اليونسكو، 2015)[73]. فالنّظرة الجديدة لتعلّم اللغة تتأسّس على أنّها كلّ، والمدرسة هي المسؤولة عن تلقين هذه المهارات. "مدرسة عاملة على مواطنة إيجابيّة تنحو في اتّجاه بناء التّلاحم الإنساني وتستوعب اللحظة الكونيّة التي نعيشها، والاعتراف بجميع الرّموز اللغويّة والثّقافيّة والتّاريخيّة والوطنيّة، والمساواة بينها والاّتجاه إلى مستقبل يغذي مواطنة لغويّة تُؤمن بالأبعاد المحلّيّة، وتنفتح على المعارف والقيم العالميّة" (بلعيد 2014)[74]. وهذا هو ما يسمّى بالتّعليم الباقي الأثر، والذي يوسّع التّفكير النّقدي، وروح المبادرة، والقدرات التّواصليّة.

ومن أجل التيسير، دعا الحاج صالح إلى تأليف كتاب تعليمي يحتوي على قواعد النّطق السّليم المستخفّ (2007)[75]، كما دعا نهاد الموسى إلى فرز الدّرس التّعليمي للغة العربيّة عن القواعد التي لا تواكب الاستعمال اللغوي المعاصر (1987)[76]، لأنّ في ذلك جهد يتحفّظ معه الكثيرون، وهو رأي تدعمه الدّراسات اللسانيّة المعاصرة.

كما يجب تطوير اللغات الأربع الأكثر استعمالا: العربيّة والأمازيغيّة والفرنسيّة والإنگليزيّة، لأنّ: "من عرف ترتيب المعاني واستعمال الألفاظ على وجوهها بلغة من اللغات، ثم انتقل إلى لغة أخرى، تهيّأ له فيها من صنعة الكلام مثل ما تهيّأ له في الأولى"(العسكري، 1981)[77]. والحكامة الجيّدة تتطلّب الاستثمار في التّنميّة البشريّة لبناء الشّخصيّة، وتفعيل الطّاقات الكامنة للوصول إلى نتائج جيّدة بذكاء أكبر وجهد أقلّ، لأنّ التّنميّة البشريّة رأسمال كلّ تنميّة، تسمح بتكوين أفراد قادرين على التّعلّم الذّاتي وعلى مدى الحياة متمسّكين بقيم المواطنة، ومتفتّحين على العالم.

أمّا فيما يخصّ كلّا من الثّنائيّة والازدواجيّة فيرى عبد الله الدّنان أنّ اكتساب المستوى الفصيح من اللسان العربي يكون بالفطرة والممارسة، ويتّم دون جهد كبير في المرحلة الفطريّة، وأنّ اللسان المحصّل بهذه الطّريقة يسمّى لسان الأمّ. ويستند في موقفه إلى قول "لينبرغ" إنّ هذه القدرة للطفل تبدأ بالضّمور بعد سنّ السّادسة، إذ تتغيّر برمجة الدّماغ تغيّرا بيولوجيّا من تعلّم الالسّن إلى تعلّم المعرفة. أمّا اللسان المحصّل بالطّريقة المعرفيّة الواعيّة فلا يمكن أن يقال عنه لسان الأمّ (الدّنّان، 2007)[78]. بينما طرح صالح بلعيد القضيّة طرحا تكامليا يحترم التّنوّع، ويعتبر تعدّد الالسّن آية من آيات الله، بعيدا عن المقاربات الإيديولوجيّة الأحاديّة المتطرّفة. يقول عن ذلك: "نحن الأمازيغ الشّعب الذي ينشد الحريّة منذ وجوده على الأرض، وقد شحنته مختلف الأزمات بالثّورات ضدّ الظّلم (...) كما أنّ الإسلام لم ينكر ما أثبته التّاريخ بأنّ الأصل أصل والفرع فرع، والإسلام هو الذي علّمنا التّمسّك بالإنيّة التي تعطي مستوى النّديّة" (بلعيد، 1999)[79]. فالأمازيغيّة هي أحد العناصر الثّلاثة لهويّتنا الوطنيّة وهي الآن في مرحلة التّنميط والتّوحيد للوصول إلى معيار مشترك يسمح بتفعيلها علميا واجتماعيا، لذلك يدعو الباحث الأمازيغي المغربي لحسن أمقران إلى مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين اللغتين بدل التّعصب الأيديولوجي لأنّهما شقيقتين متكاملتين يتعيّن عليهما التّحالف لصدّ العولمة اللغويّة. ويرى أنّ "إصرار بعض من يُنصّبون أنفسهم جنودا للغة العربيّة في المغرب على وصف اللغة الأمازيغيّة باللهجات البربريّة، ومحاولة ربطها بالمستعمر والحديث عن التّشويش والعمالة والفوضى اللغويّة، كلّها مواقف متطرفة عبثيّة تسيء إلى تاريخ المغرب وإشعاعه الحضاري (الأشرف، 2018)[80]، إذ من الواجب الحرص على تحقيق التّعايش بين اللغتين، وألّا نجعل التّنوّع وسيلة للتفرّق والنّزاع، لأنّ الهويّة الأمازيغيّة تعطينا الحق في الحفاظ على اللغة الأمّ، والبحث عن الذّات وسط رياح الهيمنة الثّقافيّة والإيديولوجيّة، كي "لا يطرح سؤال من نكون كلّ

مرة"(بلعيد، 2014)[81]. فالمشكل اللغوي لا يتعلق فقط بالجانب التّقني، بل يتعلق أولا بواجب السّهر على انسجام السّياسة اللغويّة، لأنّ نموذج اللغة الواحدة للدّولة الواحدة الذي كان منتشرا في السّتينات والسّبعينات لم يعدّ له داع، فنحن بحاجة إلى كلّ اللغات المكتسبة معًا.

ويرى البعض أنّ الحلّ يكمن في عاميّة وسطى هي لغة المتعلّمين المحكيّة ولغة المسرح والإعلام، بينما يرى آخرون أنّ التّحوّل إلى العربيّة الفصحى هو الحلّ المثالي والأنموذج المعياري، أي تفصيح العاميّات ودمجها بالفصحى محاولة للتسهيل على المتعلّمين، رغم أنّها دعوة مستهجنة من شأنها أن تزيد الأوضاع سوءا. وقد تعتبر ممارسة الفصحى في كل شؤون الحياة الخيار الأفضل بالنّسبة للبعض، لكن الواقع لا ينقاد لذلك (المصري أبو الحسن 2014)[82]. لهذا يقترح الحاج صالح الرّجوع بالفصحى إلى المستوى الذي استخفّه العرب الذين أخذت عنهم اللغة (2007)[83]. كما يشار إلى مستوى رابع من أنماط اللغة هو العربيّة الحديثة، أو ما يُسمّى في الغرب (Modern Standard Arabic)، وهذا النّمط هو ما يشيع في وسائل الإعلام من لغة تلتزم بقواعد النّحو والصّرف، وأصوات الفصحى، مع استخدام الشّائع من الألفاظ (الزّغول، 1986)[84].

أمّا المقصود بالتّعريب في المغرب العربي فـ "ليس مجرد أبحاث لترقيّة اللغة العربيّة لاحتواء جديد المصطلحات العلميّة، كما يشتغل عليه في المشرق العربي (العيسي، 1999)[85]، بل القول بأنّ العربيّة هي اللغة الأمّ، وهي مقدّمة خاطئة، فاللغة العربيّة مكسب لا يمكن التّفريط فيه. أمّا إذا كانت الغاية إحلالها في التّعليم العالي محلّ اللغات الأجنبيّة، والزّام الإدارة بعدم استعمال غيرها فهو من الحلول العمليّة، لكن بتحفظ نظرا لشحّ ما ننتج.

ويمكن استغلال وسائل الإعلام والاتصال المرئيّة والمسموعة والمقروءة على مستوى العالم العربي لتطوير القدرات اللغويّة باستخدام لغة سليمة في عالم

التّرفيه والأفلام التّعليميّة الهادفة، حتى نصنع في النّاشئة إحساسا وذوقا، يساعد في ذلك وجود مدّقق لغوي في كافة هذه المؤسّسات والشّركات والهيئات. ولقد وضع مجمع اللغة العربيّة في دمشق مشروعا للقضاء على استعمال العاميّة والأجنبيّة في وسائل الإعلام، إضافة إلى إصلاح الأخطاء الشّائعة في الهيئات التّعليميّة، كما وضعت عدّة مراجع لتصويبها، منها: معجم الأخطاء الشّائعة ومعجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، وكلاهما لمحمّد العدناني، إضافة إلى السّعي من أجل توحيد المصطلحات. وقدّم المجمع عدّة أعمال منها: ندوة حول اللغة العربيّة وآفاق التّعريب (المجمع السّوري، 2010)[86]، طرحت خلالها العديد من الحلول، كدعم حركات التّأليف والنّشر بها. ويعقد المجمع العربي مؤتمرا سنويا يعرض للمخاطر التي تواجه اللغة العربيّة، ثمّ يقوم بتوزيع ما توصّل إليه من توصيات على الجهات الرّسميّة المعنيّة في كل أنحاء الوطن العربي. كما دعا إلى ضرورة إصدار تشريعات ملزمة لحماية اللغة العربيّة وتحسين طرق تدريسها. ومن مشاريعه: "مسألة المصطلح، ومسألة تيسير النّحو، وتعليم العربيّة لغير النّاطقين بها، ومسائل الثّقافات الحديثة" (بلعيد،2018)[87]. ومن أجل إنجاح هذه المشاريع لا بدّ من التّنسيق بين المجامع اللغويّة في العالم العربي من أجل تخطيط لغوي واع.

وفي الجزائر تقوم الجمعيّة الجزائريّة للدفاع عن اللغة العربيّة، والتي أسّست في سنة 1990 برئاسة عثمان سعدي، بالعمل على ترقيّة اللغة العربيّة وجعلها أداة علميّة فعّالة قادرة على تجسيد متطلّبات الحياة العصريّة في مجال العلم والعمل والتّعامل بجميع مظاهره، كما تمّ تنصيب ثمان لجان مشتركة لتجسيد أعمال تسهم في ترقيتها. حيث أصبح المجلس الأعلى للغة العربيّة بالجزائر بعد تحديثه في التّعديل الدّستوري الأخير "هيأة دستوريّة له ميزة قوّة السّلطة وقوّة الاقتراح (...) وقد حُدّدت مهامه الكبيرة في ثلاث نقاط: هي العمل على تعميم العلوم في المواد العلميّة والتّكنولوجيّة، ثم العمل على ازدهار اللغة العربيّة

والتّرجمة من اللغات الأجنبيّة إليها" (بلعيد، 2016)[88]. إذن لا مفر من التّكيّف الثّقافي بتجديد منطلقات البحث العلمي في مجال تعلّم اللغات، وتشجيع التّفكير النّقدي التّحليلي، والانفتاح على المعارف الكونيّة. ولا يتوفّر ذلك إلّا بالإرادة السّياسيّة، لأنّ الأفراد وحدهم لن يحرّكوا عجلة التّاريخ.

أمّا الفاسي، فقدّم عدّة حلول تصوّريّة وعمليّة لتجاوز المشاكل التي عدّدها واقترح فيما يخص التّعدّد اللغوي نظرة بنائيّة تحدّد وظيفة كل من الفصحى والعاميّة، والأمازيغيّة، واللغات الأجنبيّة. وقال بأنّ كلّ السّياسات اللغويّة التّعليميّة تسعى لأن تصبح ثلاثيّة: تعتمد على لغة كونيّة للوصول إلى المعارف الكونيّة، ولغة وطنيّة أو إقليميّة للتواصل بين كتلة لغويّة، ولغة محلّيّة للتعلّم المبكّر. وبالتّالي يكون هناك تكامل وظائفي بدل الصّراع. واقترح تفصيح العامي والأجنبي لحلّ أزمة المصطلحات. كما اقترح تعميم الفصحى على جميع الميادين، والبيوت، والشّوارع، بخلق فصحى من الدّرجة الثّانيّة، والتّشريع اللساني لحماية العربيّة في الإذاعة والمدرسة، والعمل على استرجاع الأدمغة وتشجيع البحوث اللغويّة، مع الاستعانة بالحاسوب (2010)[89].

5. خاتمة: يظهر من خلال الدّراسة السّابقة أنّ مستقبل اللغة العربيّة مضمون لأنّها لغة دين ودول ودنيا، وأنّها قادرة على استيعاب كلّ العلوم والمعارف ما دامت قد فعلت ذلك في الماضي. وقضيتها قضيّة أمّة، إذ تحققّ الشّعور بالانتماء. وأبرز ما يلاحظ أنّ الاهتمام بها واضح سواء أكان ذلك من طرف الأفراد أم المؤسّسات. الجميع ينادي بوجوب الحفاظ عليها، مع ضرورة الانفتاح والتّفاعل مع الآخر، والاستفادة من لغات العلم التي بإمكانها أن تؤهّلنا لمواكبة التّقدّم العلمي والمعرفي، تبقى ضرورة توحيد الجهود على الصّعيد العربي للحصول على نتائج مرضيّة في مختلف الميادين.

كما قد تساعد المعاجم العصريّة والمتنوعة المواد والأساليب، وكتب القواعد العصريّة، وتفعيل المؤسّسات اللغويّة والخطط التّربويّة النّاجعة، على الحدّ من

الأزمة، لكنّ الخروج منها نهائيا يتطلّب التّخلي عن السّلبيات والشّوائب التي تكبّل العقل العربي، والاعتماد على الفكر العلمي والنّزعة النّقديّة. أمّا في مجال الإعلام والاتصال، فالمقام هو الذي يجب أن يحدّد المستوى اللغوي الملائم ومع ذلك فهو فضاء مفتوح له دور مهمّ وأساسيّ في تطوير اللغة والفكر معًا وذلك بالإكثار من البرامج الثّقافيّة والتّعليميّة والتّرفيهيّة ذات المستوى.

واللغات القويّة سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا هي التي ستسيطر، ما يعني أنّ الإرادة السّياسيّة هي المحرّك الأساس لعجلة التّقدّم في جميع المجالات. أمّا اتّهام الآخر، واعتبار اللغات الأخرى هي سبب المشاكل، فهذا خطأ، لأنّها لو لم تجد فراغا لمّا استقرّت، ثمّ إنّ ضعف المستوى يطال أيضا اللغات الأجنبيّة فهو ضعف فكري قبل أن يكون لغويًّا.

ومن الجهود المنظمة في خدمة اللغة العربيّة ما تقوم به المجامع اللغويّة في مختلف الأقطار العربيّة من أعمال متصلة بمناهج تعليم اللغة العربيّة في مختلف المراحل، وبأساليب التّدريس، إضافة إلى ما تقوم به المنظمات العربيّة للتربيّة والثّقافة والعلوم، ووزارات التّربيّة والتّعليم. لكنّ الأزمة اللغويّة ما هي إلّا جزءا من أزمة كبرى تمسّ العقل العربي عامّة، لذلك لم تحسم المسألة بعد فمنذ أواخر القرن التّاسع عشر والنّقاش لا زال يكرّر نفسه. وكحلّ للأزمة تمّ اللجوء إلى التّعريب، وطرح في المغرب العربي على أنّه ضرورة للأصالة، لكنّ فكرة تعريب غير المتكلّمين باللغة العربيّة–وبصفة خاصّة–الأمازيغ، لا بدّ من نسيانها حتّى لا يقال "مصائب قوم عند قوم فوائد". إنّما التّفكير يجب أن يكون موضوعيا بعيدا عن كلّ مقاربة إيديولوجيّة، ويتّجه نحو التّعايش السّلمي بين اللغات المتعددة: الأمازيغيّة، والعربيّة الفصيحة، ولهجاتهما المتفرعة، وكذا اللغات الأجنبيّة التي اكتسبناها، والتي تعدّ بوابة نطّلع من خلالها على العالم ووسيلة نتعرّف بها على كلّ جديد مخترع في الغرب، لأنّ تعلّم اللغات الأجنبيّة يساعد على توسيع ذخيرة المعلومات العامّة، ويفتح آفاقا جديدة من المعرفة

فالتّعدّد اللغوي إذا نعمة لا نقمة. وبما أنّ اللغة وسيلة لاكتساب المعارف ووعاء للفكر، فبالتّالي كلّما تعدّدت اللغات التي نتقنها توسّعت دائرة معارفنا، وتطوّرت لدينا القدرة على النّقد والتّحليل. وخير سبيل لحلّ الأزمة هو الاهتمام بتكوين الإنسان خلقيا، ومعرفيا، وروحيا، امتثالا لقوله تعالى: إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم. (الرّعد 11).

8. هوامش:

[1]- ينظر: حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، ط 6، بيروت، منشورات المكتبة البوليسيّة ص 22. وعبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللغة العربيّة، ج1، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص146، 147.

[2]- محمود أحمد السّيد، طرائق تدريس اللغة العربيّة، دمشق، دار الفكر، 1988، ص 203.

[3]-حسني سبح، تعريب علوم الطّبّ، مجمع اللغة العربيّة الأردني، ع 30، س 10، 1986 ص14. وإميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربيّة وخصائصها، بيروت، دار العلم للملايين 1982، ص 173-230.

[4]- محمّد ضياء الدّين خليل إبراهيم، اللغة العربيّة والتّحديات المعاصرة (آثار ومتطلبات) مجلّة الذّاكرة، مخبر التّراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشّرقي الجزائري، ع 09، جوان 2017، ص 318.

[5]-أحمد أنور سيد أحمد جندي، اللغة العربيّة بين حماتها وخصومها، القاهرة، مطبعة الرّسالة، ص28

[6]- المرجع نفسه، ص28.

[7]- علي الطّنطاوي، فكر ومباحث، جدة، دار المنارة، ط2، 1988، ص9.

[8]- لودفيج فيتجنشتاين، رسالة منطقيّة فلسفيّة، تر: عزمي إسلام، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1968، ص35، ص37.

[9]- محمّد بلاسي، أهميّة اللغات وعناية الأمم بها، المجلّة العربيّة، الرّياض، العدد 393 أكتوبر 2009، ص 105.

[10]- ينظر: مصطفى صادق الرّافعي، تاريخ آداب العرب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 2، 1972، ج 2، ص 156.

[11]– عبد الكريم خليفة، عالميّة اللغة العربيّة ومكانتها بين لغات العالم، دمشق، مجمع اللغة العربيّة، 2003، ص5–21.

[12]– زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربيّة في أوروبة، تر: فاروق بيضون وكمال دسوقي، بيروت، دار الجيل، ط2، 1993، ص 20.

[13]– صالح بلعيد، اللّغة العربيّة بين الواقع والعولمة، مجلّة اللغة العربيّة، الأبيار، المجلس الأعلى للغة العربيّة، ع8، 2003، ص110.

[14]– عثمان أمين، فلسفة اللغة العربيّة، القاهرة، الدّار المصريّة، 1965، ص 9–12، نقلا عن مقال هنري لوسيل، جريدة لوموند (Le Monde) الفرنسيّة، 3 جوان 1964.

[15]– ينظر: موسوعة أنكارتا، النّسخ 2.1.2.0، أكثر اللغات نطقا في العالم.

[16]– وزارة التّربيّة والتّعليم للمملكة العربيّة السّعوديّة، وسط حصار اللغات الأجنبيّة الأمم المتحدة تحتفل بيوم اللغة العربيّة، مجلّة المعرفة، ع 191، 2011، ص 114، 115.

[17]– سمر روحي الفيصل، قضايا اللّغة العربيّة في العصر الحديث، الإمارات، مركز زايد للتراث، 2009، ص 55.

[18]– ينظر: حسني سبح، تعريب علوم الطّب، ص13–27.

[19]– حزب جبهة التّحرير الوطني، دستور 1963، الجزائر، المطبعة الوطنيّة، 1963 ص13.

[20]– وزارة الإعلام والثّقافة، خطب الرّئيس هواري بومدين، قسنطينة، مطبعة البعث، ج 4 1970، ص321 وما بعدها.

[21]– محمّد مخلوفي، إصلاح التّعليم (التّكوين والمدرسة الأساسيّة)، مجلّة همزة الوصل الجزائر، مديريّة التّكوين، وزارة التّربيّة الوطنيّة، ع 16، 1980 –1981، ص27.

[22]– الجريدة الرّسميّة الجزائريّة رقم 03، القانون رقم 91–05 المؤرخ في 16 يناير 1991.

[23]– صالح بلعيد، الأمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها، الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللغويّة، 2012، ص38.

[24]– ينظر: المجلس الأعلى للغة العربيّة، أنشطة المجلس، مجلّة اللغة العربيّة، الجزائر ع1 مارس 1999، ص244.

[25]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللغة العربيّة، ج2، ص 120، 121.

[26]– ينظر: سمر روحي الفيصل، قضايا اللّغة العربيّة في العصر الحديث، ص 52.

[27]– فتحيّة محمّد الدّبابسة، نهاد الموسى وجهوده اللغويّة، جامعة الخليل، 2011، ص151.

[28]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللغة العربيّة، ج2، ص112.

[29]– عبد الرّحمن الحاج صالح، الذّخيرة اللغويّة العربية، مجمع اللغة العربيّة الأردني، ع 30، 1986، ص54–56.

[30]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللغة العربيّة، ج2، ص 121.

[31]– ينظر: عبد الرّحمن بن حسن العارف، توظيف اللسانيات الحاسوبيّة في خدمة الدّراسات اللغويّة العربيّة، منتدى تخاطب الالكتروني: ta5atub.Com

[32]– اللجنة الوطنيّة للمناهج، منهاج اللغة العربيّة للسنة الرّابعة ابتدائي، الجزائر، وزارة التّربيّة الوطنيّة، 2016.

[33]– ينظر: اللجنة الوطنيّة للمناهج، الوثيقة المرافقة لمنهاج اللغة العربيّة، مرحلة التّعليم الابتدائي، الجزائر، وزارة التّربيّة الوطنيّة، 2016، ص2.

[34]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج2، ص 104.

[35]– نهاد الموسى، قضيّة التّحوّل إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، عمّان، دار الفكر 1987، ص59–60.

[36]– أحمد محمّد قدوري العربيّة الفصحى المعاصرة، دراسة في تطورها الدّلالي من خلال شعر الأخطل الصّغير، لبنان، الدّار العربيّة للكتاب، 1991، ص 18.

[37]– نهاد الموسى، اللغة العربيّة في العصر الحديث، قيم الثّبوت وقوى التّحول، عمّان، دار الشّروق، 2007، ص 136.

[38]– محمود إبراهيم كايد، العربيّة الفصحى بين الازدواجيّة اللغويّة والثّنائيّة اللغويّة، المجلّة العلميّة، جامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانيّة والإداريّة، مج 3، ع1، 2002، ص70.

[39]– الحاج كمال يوسف، في فلسفة اللغة، بيروت، دار النّهضة، ط 2، 1978، ص 155.

[40]– محمود الطّناحي، الموجز في مراجع التّراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم القاهرة، مكتبة الخانجي، 1985، ص 8، 9.

[41]– نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدّعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر، القاهرة، دار المعارف 1964، ص24.

[42]–محمّد محمّد حسين، الاتجاهات الوطنيّة في الأدب المعاصر، ج2، بيروت، دار النّهضة العربيّة، ط3، 1972، ص368.

[43]– طه حسين، مستقبل الثّقافة في مصر، دار المعارف، القاهرة. ضمن: محمّد راجي الزّغول، ازدواجيّة اللغة: طبيعتها ومشكلاتها في سياق التّعليم، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج (9–10) السّنة 3، 1980، ص66.

[44]– رشيد سليم الخوري، الدّيوان، بيروت، دار المسيرة، 1978، ج 1، ص 38، 39.

[45]– عبد القادر الفاسي الفهري محاضرة: اللغة العربيّة في المغرب إلى أين؟ جمعيّة اللسانيات بالمغرب، المكتبة الوطنيّة للمملكة المغربيّة، 05 ماي 2012 .

[46]– عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربيّة في المغرب، بين اختلالات التّعدديّة وتعثرات التّرجمة، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط5، 2010، بتصرف.

[47]– محمّد محمّد يونس علي، أزمة اللغة ومشكلة التّخلف في بنيّة العقل العربي المعاصر منتدى "تخاطب" الالكتروني.

[48]– عبد الرّحمن ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمّد الدّرويش، دمشق، دار البلخي 2004، ج2، ص385.

[49]– صالح بلعيد، قوة اللغة العربيّة بما تقدّمه وليس بما كانت عليه في الماضي، حوار مع جريدة المساء الجزائريّة، 28 نوفمبر 2016.

[50]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص 174.

[51]–عبد الرّحمن الحاج صالح، الرّصيد اللغوي للطفل العربي وأهميّة الاهتمام بمدى استجابته لحاجاته في العصر الحاضر، منشورات مخبر الممارسات اللغويّة في الجزائر، ع 12010 ص 11.

[52]– طه حسين، في الأدب الجاهلي، القاهرة، دار المعارف، ط9، 1968 ، ص7.

[53]– أحمد أمين، فيض الخاطر، ج2، القاهرة، مكتبة النّهضة المصريّة، 1950، ص 305–318.

[54]– صالح بلعيد، الإصلاح التّربوي والتّردي اللغوي، مجلّة الممارسات اللغويّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ع 21، 2014.

[55]– صالح بلعيد، اللّغة العربيّة بين الواقع والعولمة، ص109.

[56]– جرجي زيدان، اللغة العربيّة كائن حيّ، بيروت، دار الجيل، ط2، 1988، ص73

[57]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص 112.

[58]– صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 8–15.

[59]– صالح بلعيد، في النّهوض باللغة العربيّة، الجزائر، دار هومه، 2008، ص 39.

[60]– حسن الأشرف، الهويّة اللغويّة–صراعات داخل المجتمع المغربي، الرّباط، العربي الجديد، 17 يناير 2018، ص18.

[61]– أبو القاسم سعد الله، اللغة العربيّة في منظور الحركة الوطنيّة الجزائريّة، مجلّة الكلمة، ع 4، يناير 1993.

[62]– محمّد الأمين خلادي، التّعدد اللغوي في الجزائر، مجلّة دراسات في العلوم الإنسانيّة جامعة تربيت مدرس، إيران، ع22، 15. 2. 1436هـ، ص 69.

[63]– خولة طالب الإبراهيمي، التّعدديّة لا تلغي الوحدة الوطنيّة، نشرته: مريم ن، الجزائر جريدة المساء، 27 –05 –2009.

[64]– عبد القادر الفاسي الفهري، محاضرة: اللغة العربيّة في المغرب إلى أين؟

[65]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص 114.

[66]– صالح بلعيد، قوة اللغة العربيّة بما تقدّمه، جريدة المساء، 28 نوفمبر 2016.

[67]– صالح بلعيد، اللّغة العربيّة بين الواقع والعولمة، ص 114.

[68]– ينظر: محمّد بلاسي، أهميّة اللغات وعناية الأمم بها، ص105.

[69]– ديوان حافظ إبراهيم، ج1، شرح وترتيب: أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياري الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط3، 1987، ص254.

[70]– صالح بلعيد، في النّهوض باللغة العربيّة، ص 6.

[71]– عبد الرّحمن ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 167.

[72]– المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص 378.

[73]– اليونسكو، إعادة التّفكير في التّربيّة والتّعليم–نحو صالح مشترك عالمي، باريس منشورات اليونسكو، 2015، ص 39.

[74]– صالح بلعيد، الإصلاح التّربوي والتّردي اللغوي، ص 14.

[75]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص 185.

[76]– نهاد الموسى، قضيّة التّحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ص201.

[77]– أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، تحقيق مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميّة 1981، ص84

[78]– عبد الله الدّنان، نظريّة تعليم اللغة العربيّة بالفطرة والممارسة تطبيقاتها وانتشارها، أشغال المؤتمر السّنوي السّادس لمجمع اللغة العربيّة بدمشق "لغة الطّفل والواقع المعاصر"، 5–7 تشرين الثّاني2007، ص5–15.

[79]– صالح بلعيد، في المسألة الأمازيغيّة، الجزائر، دار هومة، 1999، ص175.

[80]– حسن الأشرف، الهويّة اللغويّة–صراعات داخل المجتمع المغربي، العربي الجديد ص18.

[81]– صالح بلعيد، الإصلاح التّربوي والتّردي اللغوي، ص 26–28.

[82]– عبّاس المصري وعماد أبو الحسن، الازدواجيّة اللغويّة في اللغة العربيّة، المجمع اللغوي، ع 8، 2014، ص61–62.

[83]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص 178.

[84]– محمّد راجي الزّغول، ازدواجيّة اللغة، دراسات في اللغة، بغداد، دار الشّؤون الثّقافيّة، 1986، ص103، 104.

[85]– سالم العيسى، التّرجمة في خدمة الثّقافة الجماهيريّة تاريخها، قواعدها، تطورها، آثارها أنواعها، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص93.

[86]– بيان مجمع اللغة العربيّة السّوري، دمشق، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، 9 جوان 2010.

[87]– صالح بلعيد: العربيّة الفصحى تستطيع مواجهة العولمة اللغويّة، نشره: أميمة أحمد صحيفة الشّرق الأوسط، دبي، ع 14407، 09 ماي 2018.

[88]– صالح بلعيد: قوة اللغة العربيّة بما تقدّمه وليس بما كانت عليه في الماضي.

[89]– عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربيّة في المغرب، بتصرف.